منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

المعاهدة الدولية
بشأن الموارد الوراثية النباتية
للأغذية والزراعة

البند 18 من جدول الأعمال المؤقت

الدورة العاشرة للجهاز الرئاسي

روما، إيطاليا، 20–24 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

مشروع برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين 2024–2025 – الأنشطة التي تدعمها الجهات المانحة في إطار الصندوق الخاص للأغراض المتفق عليها

الموجز

تعرض هذه الوثيقة على الجهاز الرئاسي كضميمة إلى مشروع برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين 2024-2025.

كما أنها توفر موجزًا بالمشاريع الداعمة الممكن القيام بها خلال فترة السنتين القادمة مع مساهمات مالية إضافية من خارج الميزانية الإدارية الأساسية.

التوجيهات المطلوبة

إنّ الجهاز الرئاسي مدعو إلى التوصية بالأنشطة المقترحة، وإن رغب في ذلك، اقتراح مجالات ذات أولوية لكي تنظر فيها الجهات المانحة التي تنوي توفير الأموال خلال فترة السنتين 2024-2025 دعمًا لتحقيق النواتج المتوقعة.

يمكن الاطلاع على وثائق منظمة الأغذية والزراعة -المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة على:
https://www.fao.org/plant-treaty/meetings/meetings-detail/en/c/1397828/

NN432/A

أوّلًا– مقدمة

1- تُعرض هذه الوثيقة على الجهاز الرئاسي كضميمة إلى مشروع برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين 2024–2025 (الوثيقة IT/GB-10/23/18) وتوفر الوثيقة موجزًا بالمشاريع الداعمة الممكن القيام بها خلال فترة السنتين القادمة مع مساهمات مالية إضافية من خارج الميزانية الإدارية الأساسية.

2- وسوف يتمّ تلقّي مساهمات طوعية إضافية من قبل الصندوق الخاص للأغراض المتفق عليها، وستتمّ إدارتها بالاستناد إلى اتفاقات فردية تُبرم بين الجهات المانحة والأمانة، بما في ذلك لتطوير مشاريع محددة وتنفيذها.

3- وكما في فترات السنتين الماضية، يؤدي الصندوق الخاص للأغراض المتفق عليها دورًا حاسمًا في إعمال قرارات الجهاز الرئاسي، والتنفيذ الفعال لبرنامج العمل، عبر دعم مواصلة تنفيذ المعاهدة الدولية والنهوض بها بنجاح.

4- وبالإضافة إلى مشروع العمل والميزانية لفترة السنتين 2024–2025، تجوز قراءة هذه الوثيقة كذلك بالاقتران مع الوثيقة IT/GB-10/23/18.1 بعنوان "*تقرير تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين 2022 – 2023*" – التي تعرض تقريرًا عن نواتج دعم المشاريع التي نفذت خلال فترة السنتين الراهنة – وكذلك مع الوثيقة IT/GB-10/23/18.2 بعنوان "*التقرير المالي بشأن التقدم في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين 2022 – 2023.*"

5- وإنّ الجهاز الرئاسي مدعو إلى التوصية بالأنشطة المقترحة، على نحو ورودها أدناه، وفي حال رغب في ذلك، اقتراح مجالات ذات أولوية لينظر فيها المانحون الذين ينوون تقديم التمويل خلال فترة السنتين 2024 – 2025 دعمًا لتحقيق النواتج المتوقعة. أما العناصر ذات الصلة لقرار ممكن فترد في مشروع القرار في الملحق عشرين بالوثيقة IT/GB-10/23/18 لكي ينظر فيها الجهاز الرئاسي.

ثانيًا– دعم المشاريع

صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، وحقوق المزارعين بموجب المواد 5 و6 و9 من المعاهدة الدولية

6- إنّ دعم الأطراف المتعاقدة في جهودها لتعزيز صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، كما في إعمال حقوق المزارعين كما ورد في المعاهدة الدولية يتطلب وضع طائفة واسعة النطاق من التدابير الإدارية والقانونية والفنية والمتعلقة بالسياسات وتعميمها. كما أنه يتوقف أيضًا على مشاركة مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة، من بينهم المزارعون ومنظمات المزارعين، والمجتمع المدني، ومؤسسات القطاعين العام والخاص على حدٍّ سواءٍ.

7- وبناء على توصيات اللجنة الفنية المخصصة المعنية بصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، تركّز الأنشطة الممكنة لتحسين تنفيذ المادتين 5 و6 من المعاهدة الدولية على ما يلي:

(أ) تعزيز المبادرات الجارية والاستفادة منها لزيادة فعاليتها وتأثيرها وتسليط الضوء عليها، بما في ذلك من خلال ما يلي:

(1) مجموعة الأدوات للاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، باعتبارها مصدرًا قيمًا للمعلومات التي تدعم الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة في تنفيذ المادتين 5 و6 من المعاهدة الدولية؛

(2) والبرنامج المشترك للتنوع البيولوجي في الزراعة لتحقيق الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛

(3) والدراسات القطرية/الإقليمية لمعالجة العراقيل التي تحول دون تنفيذ المادتين 5 و6.

(4) وجلسات إحاطة إقليمية بين الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة المهتمين بشأن تنفيذ المادتين 5 و6؛

(5) وتطوير سلسلة من المواد التدريبية بشأن صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، بما في ذلك بشأن الحفظ بالتجميد؛

(6) والسياسات والأطر التنظيمية التي تدعم صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، بما في ذلك الأقارب البرية للمحاصيل، وخطط الاعتراف بالمجتمعات المحلية والأصلية وبالمزارعين؛

(7) وإذكاء الوعي بقيمة التنوع الوراثي للمحاصيل؛

(8) وتعزيز التنسيق والشراكات بين المؤسسات العامة والباحثين والكيانات الخاصة وأصحاب المصلحة الآخرين.

(ب) واستراتيجيات مستقبلية ممكنة لمعالجة المختنقات في تنفيذ المادتين 5 و6 من المعاهدة الدولية من خلال ما يلي:

(1) قيام اللجنة الفنية المخصصة المعنية بصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام بوضع خطوط توجيهية طوعية بشأن تنفيذ المادتين 5 و6 من المعاهدة الدولية؛

(2) وضع عملية شاملة لصياغة الخطوط التوجيهية الطوعية، من قبيل ندوة عالمية مع مساهمات من الخبراء لمعالجة الأنواع المختلفة من المختنقات؛

(3) وتطوير آلية لتحديد مستويات وأشكال تنفيذ المادتين 5 و6 ودعم البلدان المحتاجة، وفقًا للسياقات المحددة والظروف المحلية.

8- وبغية الحفاظ على التقدم المحرز في تنفيذ المادة 9 سوف تواصل الأمانة القيام بما يلي: تحديث وتعزيز ونشر *"جرد التدابير الوطنية وأفضل الممارسات والدروس المستفادة من إعمال حقوق المزارعين"، على نحو ما تنص عليه المادة 9 من المعاهدة الدولية؛* و*"الخيارات لتشجيع إعمال حقوق المزارعين وتوجيهه وتعزيزه"، على نحو ما تنص عليه المادة 9 من المعاهدة الدولية*؛ والوحدة التثقيفية وغيرها من مصادر متاحة للمعلومات بشأن حقوق المزارعين؛

9- سوف تواصل الأمانة أيضًا دعم وتيسير مبادرات الأطراف المتعاقدة والمنظمات المعنية لتعزيز حقوق المزارعين وإعمالها، مثل الدورات التدريبية وحلقات العمل والمشاورات وغير ذلك من أنشطة لبناء القدرات؛

10- تعرض الوثيقة IT/GB-10/23/13 بعنوان *"تقرير بشأن إعمال حقوق المزارعين"* نبذة عن الأنشطة ذات الأولية والمقترحات بشأن العمل المستقبلي المتعلّق بحقوق المزارعين.

الكلفة المقدّرة: 450 000 دولار أمريكي

دعم النظام المتعدد الأطراف وبرنامج الإرشاد: توسيع العمليات وحماية مجموعات المادة الوراثية

11- تستفيد أوساط المعاهدة الدولية من نظام رشيد وقائم على العلوم لصون مجموعات المواد الوراثية خارج مواقعها بهدف إتاحتها للبحوث، والتربية، والتدريب على النطاق العالمي. ويعتبر إنشاء شبكة عالمية للمجموعات الوطنية والدولية أمرًا ضروريًا لمستقبل الأمن الغذائي العالمي والزراعة المستدامة. وبالتالي فهو يظل عاملًا حاسمًا في تعزيز العمليات الخاصة بهذه المجموعات التي يتم تشغيلها داخل النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها (النظام المتعدد الأطراف) وحماية المجموعات والاحتفاظ بتنوع وراثي فريد وقيّم على الصعيد العالمي.

12- وسوف تستفيد عمليات النظام المتعدد الأطراف من المعارف المعززة وتبادل التجارب بين المستخدمين والمزوّدين. ومن شأن المشاركة الناشطة لجميع الأطراف الفاعلة في حلقات العمل وفي آليات تبادل التجارب أن تساهم في زيادة توفر المواد والقدرة على الوصول إليها، بما يشمل العينات التي أدرجت مؤخرًا في النظام المتعدد الأطراف.

13- وما زالت مجموعات المواد الوراثية للمحاصيل الغذائية الهامة حول العالم تعاني أضرارًا جسيمة أو تتعرّض لخطر داهم بأن تصاب بالضرر جراء جملة من الظروف الطارئة أو السريعة التغيّر. وتشمل تلك الظروف الجوائح والكوارث الطبيعية، وتفشي الآفات ومسببات الأمراض، والتغيرات المؤسسية، وقضايا استخدام الأراضي وتملّكها، والصراعات. وإنّ الضرر الذي يلحق بمجموعات المواد الوراثية الفريدة لا يمثّل خسارةً للمؤسسة المعنية التي تملكها وحسب، وإنما أيضًا للأوساط العالمية للبحوث الزراعية وتلك المختصة بتربية النباتات كذلك، فضلًا عن المزارعين والمجتمع ككل. وسوف تواصل المعاهدة الدولية التعاون مع شركاء مثل الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل والقبو الدولي للبذور في سفالبارد، من أجل حماية مجموعات المواد الوراثية النباتية وإعادة تأهيلها ومساعدة المزارعين في إعادة تأهيل نظم المحاصيل المتضررة استنادًا إلى المواد الوراثية المتكيّفة محليًا.

14- ويمكن توسيع شبكة مجموعات المادة 15 من خلال إبرام اتفاقات جديدة مع المؤسسات الدولية المعنية والحكومات المضيفة. وقد كلّف الجهاز الرئاسي بصورة منتظمة الأمانة بمهمة استكشاف إمكانيات إبرام اتفاقات جديدة. وفي حالات إبرام اتفاقات جديدة، يتعيّن على الأمانة، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الفنيين، توفير دعم أولي لتيسير إتاحة المواد الوراثية والبيانات ذات الصلة في النظام المتعدد الأطراف، مثلًا من خلال النظام الميسّر للاتفاق الموحد لنقل المواد، ومعرّفات الكيانات الرقمية، ونظام Genesys. كذلك، فإنّ تخصيص الموارد المالية لتوسيع نطاق شبكة اتفاقات المادة 15 قد يخوّل الارتقاء بهذه الأنشطة إلى برنامج متسق يتم تصميمه وتنفيذه بصورة مشتركة مع مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والصندوق العالمي لتنوع المحاصيل، وتنسيقه مع نظام محدّث ومنطقي لصون وتوافر المادة الوراثية الدولية.

15- تؤدي المجموعات الميدانية دورًا أساسيًا من ناحية صون المواد الفريدة وكذلك كمكمّلة للصون في الموقع ضمن سياق النظم الزراعية المحلية. وتتسم المجموعات في الموقع والمجموعات الميدانية بهشاشتها بوجه خاص، حيث أنها معرضة للتهديدات البيئية والإنمائية. وبالتالي، لا تزال هناك ضرورة ماسة إلى ضمان موارد يمكن تعبئتها بسرعة للاستجابة للتهديدات المباشرة للمجموعات الميدانية الفريدة والدولية للمواد الوراثية الواقعة ضمن إطار المعاهدة الدولية، والتي تكافئ حالتها، من جميع النواحي، حالة المجموعات خارج الموقع التي تقع تحت إدارة مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدوليّة.

16- وسوف تشمل الأنشطة المقترحة:

- عقد حلقات عمل إقليمية معنية بالتنفيذ لدعم الأطراف المتعاقدة والمستخدمين الآخرين للنظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك لتحديد المواد المتاحة في النظام المتعدد الأطراف والإبلاغ عنها واستخدام الاتفاق الموحد لنقل المواد؛
- ودعم الأطراف المتعاقدة في توثيق وتبادل التجارب الوطنية بشأن تنفيذ النظام المتعدد الأطراف، ونشرها على الموقع الإلكتروني للمعاهدة الدولية؛
- وإجراء مزيد من البحوث بشأن الإجراءات الممكنة لتشجيع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين على إدراج المواد في النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك عقد مجموعات تركيز مصغرة؛
- وترجمة الوحدة التثقيفية المتعلقة بالنظام المتعدد الأطراف إلى الإسبانية والعربية والفرنسية؛
- وتيسير تعبئة ونشر المساعدة الفنية والمالية على وجه السرعة في حالات الطوارئ بالنسبة إلى مجموعات المادة 15، إلى جانب الآليات القائمة (مثل صندوق تقاسم المنافع)، والولايات (مثل الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل) والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية؛
- واتخاذ إجراءات في الأجل القصير وتنفيذها لحماية المواد الوراثية الفريدة المهدّدة وضمان توفرها بصورة متواصلة؛
- وتخطيط وتنفيذ برنامج توسيع مجموعات المادة 15؛
- وبالنسبة إلى المؤسسات الموقّعة الجديدة، توفير الدعم المساند لتشغيل النظام المتعدد الأطراف.

الكلفة المقدّرة: 600 000 دولار أمريكي

النظام العالمي للإعلام الخاص بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

17- اعتمدت الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي برنامج عمل منقح بشأن النظام العالمي للإعلام الخاص بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (النظام) للفترة 2023–2028، مع خمسة أهداف هي: (1) بوابة النظام؛ (2) وقابلية التشغيل البيني؛ (3) والوصول إلى المعلومات واستخدامها؛ (4) وتبادل المعلومات والمعارف؛ (5) وتنمية القدرات ونقل التكنولوجيا.[1]

18- وتقدم الوثيقة IT/GB-10/23/11 بعنوان *"التقرير عن تنفيذ نظام المعلومات العالمي"* معلومات حول الأولويات التي حددها الاجتماع الخامس للجنة العلمية الاستشارية المعنية بالنظام، بما في ذلك مواصلة تحسين بوابة النظام، وتقديم الدعم إلى البلدان النامية في مجال بناء القدرات المتصلة بالتوثيق والكتالوجات وقوائم الجرد، وتبادل المعلومات.[2]

19- ومن الأنشطة الممكنة التي يجب دعمها ما يلي:

- عقد اجتماع واحد على الأقل للجنة العلمية الاستشارية؛
- ومواصلة تطوير بوابة النظام عبر متصفح للعلاقات البيانية من أجل تمكين المربّين والمزارعين من العثور على المادة الوراثية بواسطة قوائم الجرد الوطنية والدولية ومستودعات البيانات المتخصصة؛
- وتقديم المساعدة الفنية المباشرة لنشر وتقاسم المعلومات عن المجموعات الوطنية المتاحة في النظام المتعدد الأطراف، ولا سيما للبلدان النامية؛

[1] www.fao.org/3/nk240AR/nk240AR.pdf
[2] www.fao.org/3/nn142AR/nn142AR.pdf

- وعقد حلقات عمل للتدريب وبناء القدرات من أجل وضع قوائم جرد وطنية بأقارب المحاصيل البرية في بلدان نامية مختارة، عن طريق الربط بين المعلومات من الموارد خارج الموقع والمعلومات من الموارد في الموقع؛
- وضع ونشر قوائم بواصفات المحاصيل، بالشراكة مع المنظمات ذات الصلة.

الكلفة المقدرة: 450 000 دولار أمريكي

تنفيذ استراتيجية التمويل

20- اعتمد الجهاز الرئاسي في دورته الثامنة استراتيجية تمويل جديدة للمعاهدة الدولية للفترة الممتدة من عام 2020 إلى عام 2025.

21- ومنذ اعتماد استراتيجية التمويل الجديدة، وضعت اللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد (لجنة التمويل) خطة تنفيذية مدتها 5 سنوات لتنفيذ الاستراتيجية، حيث تشمل الطلبات التي قدمها الجهاز الرئاسي بموجب القرار 2019/3. وتضع استراتيجية التمويل والخطة التشغيلية جدول أعمال حافل بالبنود يتعين على لجنة التمويل المضي قدمًا به، وبالتالي، فإنه من الضروري إحراز التقدم خلال فترة السنتين القادمة.

22- وإنّ الأنشطة المقترح دعمها والتي تنبثق عن استراتيجية التمويل الجديدة وخطتها التشغيلية هي كالآتي:

- تنفيذ استراتيجية إشراك قطاع تجهيز الأغذية الموافق عليها؛
- تحليل الفرص وأوجه التآزر المحتملة الناشئة عن اعتماد إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي لدمج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في الأولويات الوطنية؛
- وتجميع الأدوات وأفضل الممارسات من أجل تحسين إدماج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في الخطط الإنمائية الوطنية؛
- وتطوير أدوات ومنتجات ومنصات للاتصال دعمًا لجهود تعبئة الموارد وزيادة التواصل مع مستخدمي النظام المتعدد الأطراف ومع المانحين وأصحاب المصلحة الجدد، وتعزيز بروز الجهات المانحة والاعتراف بها؛
- وتطوير وتبسيط عمليات وأدوات الرصد والاستعراض لاستراتيجية التمويل، بما فيها تلك المتعلقة بإطار الرصد الخاص بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي؛
- ووضع مشاريع معايير ومعايير للسياسات تتعلق بالمساعدة المحددة المقدمة بموجب استراتيجية التمويل، على نحو ما تدعو إليه المادة 13-4 من المعاهدة الدولية؛
- وبدء العمل بمنهجية لقياس تقاسم المنافع غير النقدية.

الكلفة المقدرة: 350 000 دولار أمريكي

برنامج دعم تقاسم المنافع

23- تشمل استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية، في الملحق 2 بها، "*صندوق تقاسم المنافع: دليل العمليات* (دليل صندوق تقاسم المنافع)"، الذي يحدد بشكل أدق النهج البرامجي لصندوق تقاسم المنافع، مع الأولويات المستهدفة، وإطار محسّن للرصد والتقييم والتعلم، وتركيز أكبر على إدارة المعارف والاتصال والبروز.

24- وفي عام 2023، وافقت لجنة التمويل على حافظة تتألف من 28 مشروعًا لتمويلها، كجزء من النداء الخامس لتقديم اقتراحات لصندوق تقاسم المنافع (النداء الخامس). وسوف يسهم هذا النداء الخامس في تحقيق الجانبين الاستراتيجي والتشغيلي للنهج البرامجي الجديد على حدٍّ سواءٍ. ويركز النهج البرامجي على الترتيب الطويل الأجل والاستراتيجي للمشاريع الفردية والمترابطة في آن معًا، التي تهدف إلى تحقيق آثار واسعة النطاق في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام على مستوى العالم. وبالتالي، سيقوم شركاء مختارون بالعمل معًا على تطوير برنامج النداء الخامس عبر استحداث أوجه للتآزر والتكامل، وعبر التواصل مع أصحاب المصلحة المعنيين في مجال الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

25- وسيشمل هذا العنصر أنشطة لدعم تعزيز النهج البرامجي لصندوق تقاسم المنافع لفترة السنتين في سياق تنفيذ استراتيجية التمويل، على النحو التالي:

- إنشاء مجموعة ممارسين في صندوق تقاسم المنافع تعنى بالاتصالات وتبادل المعرفة بما يتيح للشركاء بناء الروابط بين مصادر التمويل المختلفة واستكشاف التخطيط التعاوني وفرص الإنفاق المشترك؛
- وتحليل القنوات والأنشطة المناسبة لتعبئة موارد التمويل المشترك والسعي إلى فرص للإنفاق المشترك، من أجل تعزيز الروابط بين مختلف مصادر التمويل والشركاء؛
- وتنفيذ مرحلة استهلالية على نطاق البرنامج لمشاريع النداء الخامس، من أجل إرساء عملية للتخطيط والرصد والتقييم والتعلم قائمة على الأدلة؛
- وعرض نماذج إدارة للوصول إلى الموارد الوراثية النباتية وتقاسم منافعها، تكون حسنة الأداء وقابلة للتوسيع ومستدامة، على المستويات المحلية والوطنية والعالمية، من خلال تجريب مشاريع المرحلة 2؛
- ونشر مجموعة من أدوات الاتصال لدعم شركاء صندوق تقاسم المنافع في الإبلاغ الفعال عن النتائج والإنجازات الناشئة عن مشاريع صندوق تقاسم المنافع، وذلك في إطار استراتيجية الاتصال الأوسع للمعاهدة الدولية؛
- ومواصلة تعزيز تقاسم المنافع غير النقدية بموجب المعاهدة الدولية (تبادل المعلومات؛ والوصول إلى التكنولوجيا ونقلها؛ وبناء القدرات) وتعميم المعلومات والبيانات الناشئة عن هذه المخططات.

الكلفة المقدرة: 000 500 دولار أمريكي

برنامج تنمية القدرات للدعم المتبادل بين المعاهدة الدولية واتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا في سياق إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي

26- سوف يتسنّى بلوغ أهداف المعاهدة الدولية من خلال ربطها بشكل وثيق باتفاقية التنوع البيولوجي، وقد شدّد الجهاز الرئاسي مرارًا وتكرارًا على ضرورة تعزيز هذه الروابط. وأقر مؤتمر أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي رسميًا، لدى اعتماد بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها (بروتوكول ناغويا)، بالمعاهدة الدولية باعتبارها أحد الصكوك التكميلية التي تشكل النظام الدولي بشأن الحصول على الموارد وتقاسم منافعها. وإثر سريان بروتوكول ناغويا، قامت الأمانة والتحالف بين المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي والمركز الدولي للزراعة بتنفيذ أنشطة بناء القدرات لتقديم الدعم المتبادل مع المعاهدة الدولية في سياق البرنامج المشترك الجاري لبناء القدرات. وقد ساهمت هذه الأنشطة في الحفاظ على ملاءمة المعاهدة الدولية في سياق المبادرات الأوسع نطاقًا للحصول على الموارد وتقاسم منافعها، وتعزيز تنفيذ النظام المتعدد الأطراف ضمن الأطر الجديدة أو المنقّحة للحصول على الموارد وتقاسم منافعها، أو بالتوازي معها.

27- وستكتسي مواصلة هذه الأنشطة وتعزيزها أهمية حاسمة في ضوء الإطار العالمي للتنوع البيولوجي الجديد الشامل. ويقوم هذا الإطار بتعيين غايات محددة للمنافع النقدية وغير النقدية المرتبطة بالوصول إلى الموارد الوراثية (الهدف جيم، الغاية 13). ويعمل الإطار على تعزيز الاتساق والتكامل والتعاون بين اتفاقية التنوع البيولوجي وبين المعاهدات الأخرى المتصلة بالتنوع البيولوجي والاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة والمؤسسات الدولية، ضمن احترام ولاياتها، ويولد الفرص للتعاون والشراكات بين مختلف الجهات الفاعلة تعزيزًا لتنفيذ الإطار (الفقرة 6). وفيما أنّ العديد من العمليات في إطار بروتوكول ناغويا – مثلًا المتعلقة بمعلومات التسلسل الرقمي، وبالمادة العاشرة منه المتصلة بالآليات العالمية لتقاسم المنافع، وبالمادة الرابعة المتصلة بالعلاقة مع صكوك دولية أخرى – تواصل تأثيرها في تنفيذ المعاهدة الدولية من حيث السياسة العالمية للوصول إلى المنافع وتقاسمها، يوفر الإطار العالمي للتنوع البيولوجي فرصة توليد زخم جديد للتنفيذ المتكافل لبروتوكول ناغويا والمعاهدة الدولية. ويسلّط الإطار الضوء على ضرورة تعزيز الحوار بشأن السياسات والتنسيق على المستوى التنفيذي، على نطاق أوسع، بين السلطات الوطنية المسؤولة عن تطبيق المعاهدة الدولية والسلطات البيئية المكلّفة بتنفيذ بروتوكول ناغويا، وذلك على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. ومن شأن هذا التنسيق أن يساهم في النهج الشامل للحكومة كلها والذي يقع في صلب تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي (الفقرة 7 (ج)).

28- وبموجب برنامج بناء القدرات المقترح من أجل الدعم المتبادل، سوف يتم تشجيع الحوار والتنسيق من خلال ما يلي:

- إعداد أدوات مشتركة لدعم قرارات معدّة للوزارات المنخرطة في تنفيذ بروتوكول ناغويا والنظام المتعدد الأطراف وفي تحقيق الأهداف والغايات ذات الصلة للإطار العالمي للتنوع البيولوجي، وتطوير مواد متخصصة للتوعية والتواصل بشأن المعاهدة الدولية وبروتوكول ناغويا على حدٍّ سواءٍ؛
- وتنظيم حلقات عمل مشتركة لبناء القدرات معدّة لجهات الاتصال الوطنية والسلطات المختصة بالاتفاقين، حول مواضيع مختارة ذات أهمية متبادلة ومباشرة ترتبط بالأهداف والغايات المعنية للإطار العالمي للتنوع البيولوجي؛
- إسداء المشورة الفنية والمتخصصة للحكومات، بناء على الطلب، بشأن التنفيذ المتناسق والمتبادل الدعم لأحكام الحصول على الموارد وتقاسم منافعها في النظام المتعدد الأطراف وبروتوكول ناغويا.

29- ومن خلال هذه الأنشطة، سيصبح من الممكن أيضًا ربط أصحاب المصلحة في المعاهدة الدولية بالأطر والمبادرات الرامية إلى بناء القدرات في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، وذلك من خلال التنسيق مع مختلف الكيانات التنفيذية. وسوف يتم السعي إلى وضع نهج متماسك ومتسق إزاء تنمية القدرات من أجل دمج البرنامج في عملية أوسع نطاقًا لتبادل التجارب واستنباط الدروس في مجال الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، من أجل الاستخدام الكفؤ للموارد والخبرات المتاحة.

الكلفة المقدّرة: 000 800 دولار أمريكي